

Visa
BOM
DGLTE-JO

679

Arrêté n° _____/MIDEC portant création d'une Commission ad hoc chargée de la formation des acteurs de la décentralisation et fixant ses modalités de fonctionnement

LE MINISTRE DE L'INTERIEUR ET DE LA DECENTRALISATION,

- VU : l'ordonnance n° 87.289 du 20 octobre 1987 instituant les Communes et ses textes modificatifs subséquents ;
- VU : l'ordonnance n° 89.112 du 23 janvier 1989, portant règlement général de la Comptabilité Publique ;
- VU : le décret n° 059.2011 du 14 Février 2011 portant modalités de constitution et de mise en œuvre du Fonds Régional de Développement (FRD) ;
- VU : le décret n° 157.2007 du 06 septembre 2007 relatif aux Conseils des Ministres et aux attributions du Premier Ministre et des Ministres ;
- VU : le décret n° 097.2009 du 11 août 2009 portant nomination des membres du Gouvernement ;
- VU : le décret n° 026.2011 du 12 février 2011 portant nomination de certains membres du Gouvernement ;
- VU : le décret n° 178.2008/PM du 12 octobre 2008 fixant les attributions du Ministre de l'Intérieur et de la Décentralisation et de l'organisation de l'administration centrale de son département

A R R E T E

Article Premier : Il est institué une commission ad hoc chargée de la formation des acteurs de la décentralisation.

Article 2 : la commission ad hoc chargée de la formation des acteurs de la décentralisation est présidée par le Directeur Général des Collectivités Territoriales et comprend :

- Un représentant du Ministère de la Fonction Publique, du Travail et de la Modernisation de l'Etat
- Un représentant du Ministère des Finances

- Un représentant de la Commission Nationales des Concours
- Un représentant de l'Ecole Nationale d'Administration, du Journalisme et de la Magistrature
- Un représentant de l'Université de Nouakchott
- Deux membres du bureau de l'Association des Maires de Mauritanie
- Un représentant du Service de Coopération et d'Action Culturelle
- Un représentant de l'Agence Française de Développement
- Un représentant de l'Agence Européenne de Coopération Internationale pour le Développement
- Un représentant de la Coopération Allemande (GIZ)
- Un représentant de la Banque Mondiale
- Un représentant du PNUD
- Un représentant de PERICLES
- Un représentant de la DUE

Article 3 : Le président de la commission ad hoc peut s'adjoindre toutes personnes disposant de compétences avérées, nécessaires à l'étude d'une question à l'ordre du jour de la Commission.

Article 4 : La commission ad hoc a pour missions de :

- Valider le document de la stratégie nationale de formation des acteurs de la décentralisation ainsi que les objectifs de sa mise en œuvre ;
- Préparer le cadre juridique nécessaire à la mise en place de la stratégie et le soumettre à l'adoption du Ministre de l'Intérieur et de la Décentralisation en particulier les textes de création du comité pédagogique national, et du comité national de sélection des formateurs ;
- Piloter l'élaboration du cadre général du dispositif pédagogique des formations et faire expérimenter le cadre définitif réalisé par le comité pédagogique national de formation des acteurs de la décentralisation ;
- Piloter le lancement de la sélection des formateurs à la décentralisation, en accompagnement du comité national de sélection des formateurs ;
- S'assurer qu'un personnel qualifié en ingénierie de formation est affecté à la DGCT/DRDDL pour leur permettre d'assurer leurs fonctions ;

- Piloter la mise à disposition des outils didactiques, éventuellement réédités et revus ;
- Coordonner la mise à disposition des financements des partenaires techniques et financiers, des communes et des centres de ressources / Cellules d'Appui aux Communes ;
- S'assurer de l'établissement des liens interministériels et verticaux, entre les acteurs des différents départements et des différents niveaux d'administration ;
- Rendre compte au comité technique de coordination de la décentralisation, des évaluations annuelles réalisées à tous les niveaux de la formation.

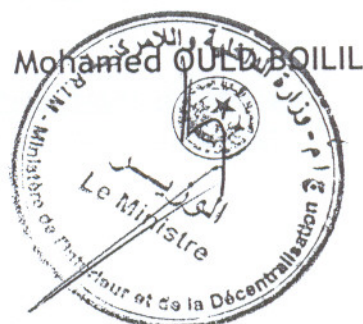
Article 5 : La commission ad hoc chargée de la formation des acteurs de la décentralisation se réunit une fois par trimestre en session ordinaire et autant de fois que cela est nécessaire en session extraordinaire sur convocation de son Président.

Article 6 : Un règlement intérieur fixant le mode d'organisation interne de la commission sera adopté lors de la première réunion de la Commission ad hoc.

Article 7 : Le Secrétaire Général du Ministère de l'Intérieur et de la Décentralisation et le Directeur Général des Collectivités Territoriales sont chargés, chacun en ce qui le concerne, de l'exécution du présent arrêté qui sera publié au Journal Officiel de la République Islamique de Mauritanie.

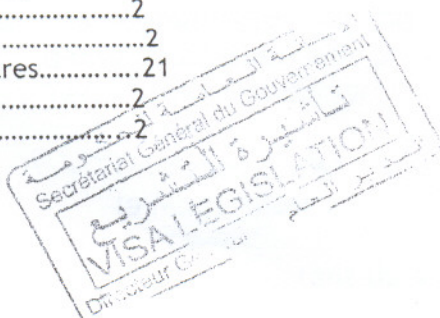
17 AVR 2011

Nouakchott, le _____



Ampliations :

CAB/PR.....2
 CAB/PM.....2
 Tous Ministres.....21
 J.O.....2
 A.N.....2





مقرر رقم 679 /و.د.ل
يتضمن إنشاء لجنة خاصة مكلفة بتكوين فاعلي
اللامركزية و يحدد طرق سيرها.

إن وزير الداخلية و اللامركزية، بعد الاطلاع على :

- الأمر القانوني رقم 87-289 الصادر بتاريخ 20 أكتوبر 1987 الذي يلغي و يحل محل الأمر القانوني رقم 86-134 الصادر بتاريخ 13 أغسطس 1986 المنشأ للبلديات و خاصة في مواد 2، 28، 71 و 144؛
- الأمر القانوني رقم 89-212 الصادر بتاريخ 23 يناير 1989 المتضمن النظام العام للمحاسبة العمومية؛
- المرسوم رقم 059-2011 الصادر بتاريخ 14 فبراير 2011 المتضمن طرف إنشاء و تنفيذ الصندوق الجهوي للتنمية؛
- المرسوم رقم 157.2007 الصادر بتاريخ 6 سبتمبر 2007 المتعلق بمجلس الوزراء وصلاحيات الوزير الأول و الوزراء؛
- المرسوم رقم 097.2009 الصادر بتاريخ 11 أغسطس 2009 المتضمن تعيين أعضاء الحكومة؛
- المرسوم رقم 026-2011 الصادر بتاريخ 12 فبراير 2011 المتضمن تعيين بعض أعضاء الحكومة؛
- المرسوم رقم 178.2008/و.أ الصادر بتاريخ 12 أكتوبر 2008 المحدد لصلاحيات وزير الداخلية و اللامركزية و تنظيم الإدارة المركزية لقطاعه ؛

يقرر

المادة الأولى : تنشأ لجنة خاصة مكلفة بتكوين فاعلي اللامركزية.

المادة 2 : يترأس المدير العام للمجموعات الإقليمية اللجنة الخاصة المكلفة بتكوين فاعلي اللامركزية و تضم :

- ممثل عن وزارة المالية؛
- ممثل عن وزارة الوظيفة العمومية و الشغل و عصرنة الدولة؛
- ممثل عن اللجنة الوطنية للمسابقات؛
- ممثل عن المدرسة الوطنية للإدارة و الصحافة و القضاء؛
- ممثل عن جامعة انواكشوط؛
- عضوين من مكتب رابطة العمد الموريتانيين؛
- ممثل مصلحة التعاون و العمل الثقافي؛
- ممثل عن الوكالة الفرنسية للتنمية؛
- ممثل عن الوكالة الأوروبية للتعاون الدولي من أجل التنمية؛
- ممثل عن وكالة التعاون الألمانية؛
- ممثل عن البنك الدولي؛
- ممثل عن صندوق الأمم المتحدة للتنمية؛
- ممثل عن البرنامج الأوربي لدعم المجموعات المحلية و المصالح التابعة لها؛
- ممثل عن مندوبية الاتحاد الأوربي؛
- ممثل عن وكالة التنمية الحضرية.

المادة 3 : بإمكان رئيس اللجنة الخاصة الاستعانة بأي شخص يتوفر على كفاءات مؤكدة ضرورية لدراسة مسألة في جدول أعمال اللجنة.

المادة 4 : توكل إلى اللجنة الخاصة المهام التالية :

- تركية وثيقة الإستراتيجية الوطنية لتكوين فاعلي اللامركزية و كذلك أهداف تنفيذها؛
- إعداد الإطار القانوني الضروري لإقامة الإستراتيجية و إخضاعه لمصادقة وزير الداخلية و اللامركزية و بالخصوص إعداد نصوص إنشاء اللجنة التربوية الوطنية و اللجنة الوطنية لانتقاء المكونين؛
- الإشراف على صياغة الإطار العام للمنظومة التربوية للتكوين و إخضاع الإطار النهائي المنجز من طرف اللجنة التربوية الوطنية لتكوين فاعلي اللامركزية للتجربة؛
- الإشراف على انطلاقة انتقاء المكونين في اللامركزية مواكبة مع اللجنة الوطنية لانتقاء المكونين؛
- التأكد من أن العمال المحولين للمديرية العامة للمجموعات الإقليمية/الإدارة الجهوية للامركزية و التنمية المحلية يتوفرون على الكفاءات التي تمكنهم من القيام بمهامهم؛
- الإشراف على توفير الأدوات التعليمية التي يعاد نشرها و مراجعتها لاحقا؛
- تنسيق توفير تمويلات الشركاء الفنيين و الماليين و البلديات و مراكز المصادر/ خلية دعم البلديات؛
- التأكد من إقامة علاقة قطاعية عمودية بين الفاعلين في مختلف القطاعات و مختلف مستويات الإدارة؛
- إبلاغ اللجنة الفنية لتنسيق اللامركزية بالتقييمات السنوية المنجزة على كافة مستويات التكوين.

المادة 5 : تجتمع اللجنة الخاصة في دورة عادية كل ثلاثة أشهر و في دورة غير عادية عدة مرات حسب الضرورة، بناء على استدعاء من رئيسها.

المادة 6 : يحدد نظام داخلي طرق التنظيم الداخلي للجنة الخاصة الذي يصادق عليه في اجتماعها الأول.

المادة 7 : يكلف الأمين العام لوزارة الداخلية و اللامركزية و المدير العام للمجموعات الإقليمية، كل في ما يعنيه، بتنفيذ هذا المقرر الذي ينشر في الجريدة الرسمية للجمهورية الإسلامية الموريتانية.

انواكشوط بتاريخ 17 AVR 2011



التوزيع:

2	د.ر.ج
2	د.و.أ
21	كافة الوزراء
2	ج.ر.
2	و.و.





680

مقرر رقم _____ /و.د.ل يحدد طرق
إعداد و تنفيذ خطط التنمية البلدية



إن وزير الداخلية و اللامركزية، بعد الاطلاع على :

- القانون رقم 051-2001 الصادر بتاريخ 19 يوليو 2001 المتضمن إنشاء مجموعة انواكشوط الحضرية و خاصة في مادته رقم 2 ؛
- الأمر القانوني رقم 87-289 الصادر بتاريخ 20 أكتوبر 1987 الذي يلغي و يحل محل الأمر القانوني رقم 86-134 الصادر بتاريخ 13 أغسطس 1986 المنشئ للبلديات و خاصة في مواده 2، 28، 71 و 144؛
- المرسوم رقم 75-93 الصادر بتاريخ 06 يونيو 1993 المحدد لشروط تنظيم الإدارات المركزية و طرق تسيير و متابعة الهياكل الإدارية؛
- المرسوم رقم 157.2007 الصادر بتاريخ 6 سبتمبر 2007 المتعلق بمجلس الوزراء وصلاحيات الوزير الأول و الوزراء؛
- المرسوم رقم 097.2009 الصادر بتاريخ 11 أغسطس 2009 المتضمن تعيين أعضاء الحكومة؛
- المرسوم رقم 178.2008/و.أ الصادر بتاريخ 12 أكتوبر 2008 المحدد لصلاحيات وزير الداخلية و اللامركزية و تنظيم الإدارة المركزية لقطاعه و بالخصوص ترتيبات المواد 29، 39، 40 و 103؛

يقرر

الفصل 1 : عموميات

المادة الأولى : يهدف هذا المقرر إلى تحديد طرق إعداد و تنفيذ خطط التنمية البلدية. تنطلق خطة التنمية البلدية بمداولة من المجلس البلدي في السنة التي تلي مباشرة تجديد المجلس.

تبلغ السلطات الإدارية الوصاية بكل إنجاز مرحلي لخطة تنمية البلدية.

المادة 2 : المجلس البلدي بقيادة العمدة مسؤول عن انطلاق خطة التنمية البلدية التي يتكفل بالإشراف على أشغالها.

بإمكان البلدية الاستعانة بوكلاء التنمية المحلية أو مكاتب دراسات أو محققين تختارهم.

المادة 3 : تدمج خطة التنمية البلدية قيد الإنجاز و كذلك تقييمها، تحت مسؤولية سلطة الوصاية، عندما يحدد المجلس البلدى في وثائق تبادل المهام.

الفصل 2 : تعريفات

المادة 4 : خطة التنمية البلدية هي دليل بلدي يحدد استراتيجيات تنمية تراب البلدية و يوجه نشاطات التنمية و يعطي كذلك معلومات مفصلة حول المشاريع التي سيتم القيام بها من أجل تحسين الوضع المعيشي للسكان.

المادة 5 : خطة التنمية البلدية هي نتاج لتأمل يتم القيام به تحت إشراف بلدي و هي كذلك نتاج لعمل تشاوري للفاعلين الاجتماعيين و الاقتصاديين و الدينين و الإداريين و التقليديين و السياسيين المهمتين بتنمية التراب، السكان هم المستفيدون و الفاعلون المباشرون في بعض المراحل الكبرى لخطة التنمية البلدية.

المادة 6 : تشمل الخطة البلدية تشخيصا للمصادر و المقدرات و كذلك تحليلا للحاجيات المحصية بغية بلوغ أهداف تنمية التراب، و ساكنيه من خلال تحديد مشاريع التنمية. تشمل خطة التنمية البلدية مشاريع يتعين إنجازها في فترة 3 سنوات و 5 سنوات و 10 سنوات التي تلي المصادقة عليها.

المادة 7 : يتم إنجاز الخطة البلدية للتنمية بالانسجام و على أساس المعطيات المشمولة في الإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر على المستوى الوطني و الجهوي.

الفصل 3 : نظام الإشراف على خطة التنمية البلدية

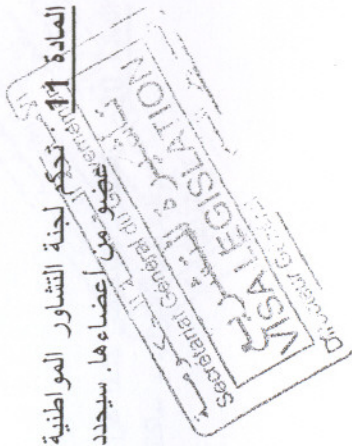
المادة 8 : يتشكل نظام الإشراف على خطة التنمية البلدية من هياكل التوجيه و المراقبة و التنسيق و المتابعة و التقييم التي يتعين إقامتها من أجل ضمان حسن سير العمل العمومي و مشاريع التنمية البلدية.

المادة 9 : تتشكل لجنة التشاور المواطنين من ممثلي المجلس البلدي و السلطات الدينية و التقليدية و المنظمات الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية الموجودة على تراب البلدية و كذلك المصالح الفنية غير المركزة و الشركاء الفنيين و الماليين و التعاونيات و الرباطات. و هي تشكل الهيئة الموسعة للإشراف و تبلغ المجلس البلدي المشرف على الأعمال.

يقوم الأمين العام للبلدية بسكرتيريا اللجنة. و في حالة عدم وجوده أو غيابه، يعهد بها إلى شخص يتمتع بالكفاءة يعينه العمدة.

المادة 10 : تنشأ لجنة التشاور المواطنين لمدة 5 سنوات بمقرر من العمدة يحال إلى سلطة الوصاية تطبيقا لمداولة انطلاق مسلسل تخطيط التنمية البلدية. يحدد عدد أعضائه حسب البلديات بقرار من المجلس البلدي في مداولة الانطلاق. إلا أن الحد الأدنى لعدد الأعضاء لا يمكن أن يكون أقل من 15 عضوا أو أكثر من 25 عضوا كحد أقصى.

المادة 11 : تحكم لجنة التشاور المواطنين بنظام داخلي يحدد مهمتها و نمط سيرها و أدوار و مسؤوليات كل عضو من أعضائها. سيحدد تعميم نموذج النظام الداخلي.



المادة 12 : تجتمع لجنة التشاور الوطنية في الأشهر الستة التي تلي تجديد المجلس البلدي و تقدم أعمالها للمجلس البلدي الجديد. يقوم العمدة باستبدال أعضاء لجنة التشاور المتوفين أو المستقلين أو المتغيبين عن أكثر من اجتماعين متتاليين عادييين للجنة.

المادة 13 : بالإضافة إلى هذه الترتيبات، ينبغي أن تكون المشاركة في الاجتماعات منتظمة و قابلة للتحقق منها من خلال مراجعة لائحة التوقعات. ينتج عن أشغال اللجنة توجيه استدعاء و إعداد تقرير مكتوب يصادق عليه في بداية الجلسة المقبلة. القرارات التي تم اتخاذها بأغلبية الأعضاء تلزم كافة الأعضاء.

المادة 14 : يعقد الاجتماع الأول للجنة التشاور الوطنية بعد أن يتم تكوين الفاعلين حسب الشروط المنصوص عليها في المواد المتعلقة بتكوينهم.

الفصل 4 : الإعلام

المادة 15 : سيقام بالعديد من النشاطات المسبقة تحت مسؤولية العمدة قبل انطلاق خطة التنمية البلدية :

- الاتصال بكافة الفاعلين قبل انطلاق مسلسل تخطيط التنمية البلدية؛
- إبلاغ كافة الفاعلين الذين سيتم إشراكهم في مسلسل التخطيط؛
- التحقق من استعداد كافة الفاعلين و كذلك التأكد مسبقا من أنهم سيكونون ممثلين؛
- نقاش هدف خطة التنمية البلدية مع كافة الفاعلين؛
- إبلاغهم عن أدوارهم و عن المسؤوليات التي تنتظرهم؛
- بيان أن المرحلة الأولى ستخصص للتكوين السليم للجميع حول خطة التنمية البلدية و أدواتها.

المادة 16 : طيلة فترة تخطيط التنمية البلدية، يتم إبلاغ الفاعلين، تحت مسؤولية العمدة، لدى مصالح الدولة و لدى المواطنين.

الفصل 5 : التكوين

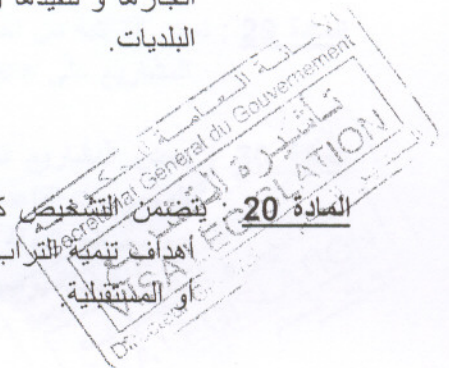
المادة 17 : يتم تكوين فاعلي خطة التنمية البلدية حسب القواعد المحددة في الاستراتيجية الوطنية لتكوين فاعلي اللامركزية. يبلغ العمدة المجلس البلدي بكل الإجراءات المتخذة من أجل إجراء التكوين لكافة الفاعلين المحددين و كافة أعضاء لجنة التشاور الوطنية.

المادة 18 : تطلق التكوينات من طرف المديرية العامة للمجموعات الإقليمية، عندما يتم تعيين أعضاء لجنة التشاور الوطنية، بعد انتهاء السنة الثانية من فترة الإنتداب البلدي، كأخر أجل.

المادة 19 : تشمل التكوينات على الأقل التحكم في التنظيم و إدارة خطط التنمية البلدية و متابعة تقييم مسلسل انجازها و تنفيذها و كذلك التحكم في الأدوات الأخرى المطلوب استخدامها مثل أداة قياس أداء البلديات.

الفصل 6 : التشخيص

المادة 20 : يتضمن التشخيص كشفا عن حالة المصادر و المقدرات و تحليل الحاجات المحسوية بغية بلوغ أهداف تنمية التراب و ساكنته. ويجب أن يظهر التشخيص الديناميكيات و التطورات قيد الانجاز أو المستقبلية.



و في كل الحالات، ينبغي أن تكون المشاريع التي ستنجز متطابقة مع السياسات القطاعية الوطنية في المجالات المعنية.

المادة 31 : تقوم البلدية، كل سنة، بالتعاون مع لجنة التشاور الوطنية، بتنفيذ مشروع واحد على الأقل مستخرج من خطة التنمية البلدية. يعقد العمدة كل سنة، قبل برمجة نشاطات جديدة، اجتماعا مع لجنة التشاور الوطنية و ذلك بغية استشارتها.

المادة 32 : تقع مسؤولية البرمجة و التمويل على البلدية. تشكل المبررات المقدمة إبان تدقيق معايير جدوائية المشاريع، عناصر رئيسية لطلبات التمويل.

المادة 33 : تدرج التمويلات المتأتية من خارج تراب البلدية في ميزانية البلدية. كما تدرج الممتلكات الناتجة منها ضمن الممتلكات البلدية.

الفصل 10 : المتابعة و التقييم

المادة 34 : تتحمل البلدية مسؤولية الإشراف على خطة التنمية البلدية و القيام بمتابعتها.

المادة 35 : تشمل المتابعة و التقييم عنصرين : طريقة إعداد خطة التنمية البلدية و تنفيذ محتواها.

المادة 36 : يتم التقييم بمشاركة أعضاء لجنة التشاور الوطنية و يخضع لتقدير المجلس البلدي.

المادة 37 : يجري التقييم سنويا عن طريق استخدام أداة تقييم أداء البلديات.

الفصل 11 : التصميم العام لخطة التنمية البلدية

المادة 38 : التصميم العام لخطة التنمية البلدية كالتالي :

◀ مقدمة عامة :

○ تقديم البلدية؛

○ الوسط الطبيعي : التضاريس، المناخ، التربة و النباتات؛

○ الوسط البشري : السكان و تطور تزايد السكان.

◀ التشخيص :

○ تقييم أداء البلدية (على أساس أداة تقييم أداء البلديات) ؛

○ تشخيص قطاعات النشاطات الاقتصادية (على أساس استمارات الإحصاء) : الزراعة، التنمية، الصيد، الإنتاج الغابوي/ الصناعة التقليدية، التجارة، النقل، السياحة، التمويلات الصغيرة، المواصلات/ الأسواق، المعارض، المذابح، حدائق الحيوانات / مصانع، معادن؛

○ تشخيص البنى التحتية والتجهيزات (على أساس الخطط المحلية للبنى التحتية و الخرائط الصحية و المدرسية) : التهذيب، الصحة، الطرق، الماء و الصرف الصحي، الثقافة، الشباب و الرياضة.

◀ ديناميكية الفاعلين :

- الفاعلين المحليين الموجودين ضمن لجنة التشاور المواطنين؛
- المصادر البشرية الموجودة على تراب البلدية : منظمات المجتمع المدني، النقابات المهنية، رابطات آباء التلاميذ، التعاونيات النسوية؛
- الشركاء الفنيين و الماليين الوطنيين و الدوليين؛
- الجاليات.

◀ الرؤية :

- البلدية في 10 سنوات؛
- الوضعيات الخمس الأولى التي ينبغي تحسينها في السنوات العشر؛
- الوضعيات الخمس التي بإمكان البلدية تحسينها (على أساس مصادرها الذاتية)؛
- مشاريع التنمية بغية تحسين أوضاع السكان و التراب، مشاريع دعم النشاطات الاقتصادية، مشاريع دعم البنى التحتية و النفوذ إلى الخدمات الشاملة، مشاريع دعم البلدية.

◀ خطة التنمية البلدية :

- على المدى القصير : خلال 3 سنوات يتعين إنجازها بتمويل المجموعات القاعدية و البلدية؛
- على المدى المتوسط : خلال 5 سنوات بتمويل البلدية مع جهة خارجها؛
- على المدى الطويل : خلال 10 سنوات يتعين توجيه إنجازها على أساس تمويل من جهة خارج البلدية.

الفصل 12 : ترتيبات نهائية

المادة 39 : يلغي هذا المقرر و يحل محل كل الترتيبات السابقة المخالفة.

المادة 40 : يكلف الولاية و الحكام و العمدة و المصالح المركزية لوزارة الداخلية و اللامركزية، كل في ما يعنيه، بتنفيذ هذا المقرر الذي ينشر في الجريدة الرسمية للجمهورية الإسلامية الموريتانية.

انواكشوط بتاريخ 17 AVR 2011



التوزيع:

2 د.ر.ج.
2 د.و.أ.
2 و.د.ل.
2 م.ع.ت.ن.
2 م.ع.د.
2



Visas :

BOM

DGLTE JO

680

Arrêté N° _____ /MDEP définissant les
modalités de préparation et de mise en œuvre
des plans de développement communal

Le Ministre de l'Intérieur et de la Décentralisation,

- Vu : la loi 2001-51 du 19 juillet 2001 portant institution de la Communauté Urbaine de Nouakchott, et notamment son article 2
- Vu : l'ordonnance 87-289 du 20 octobre 1987 abrogeant et remplaçant l'ordonnance n° 86-134 du 13 août 1986 instituant les communes, et notamment ses articles 2, 28, 71 et 144
- Vu : le décret n° 075.93 du 6 juin 1993 fixant les conditions d'organisation des administrations centrales et définissant les modalités de gestion et de suivi de structures administratives ;
- Vu : le décret n° 2007.157/PR du 06 septembre 2007 relatif au Conseil des Ministres et aux attributions du Premier Ministre et des Ministres ;
- Vu : le décret n° 097.2009 du 11 août 2009 portant nomination des membres du Gouvernement ;
- Vu : le décret n° 178/08 du 12 octobre 2008 fixant les attributions du Ministre de l'Intérieur et de la Décentralisation, et l'Organisation de l'Administration Centrale de son Département et notamment les dispositions des articles 29, 39, 40 et 103

ARRETE

Chapitre I : Généralités

Article premier : Le présent arrêté a pour objet de définir les modalités de préparation et de mise en œuvre des plans de développement communal.

Le lancement du plan de développement communal est décidé par délibération en conseil municipal, dans l'année qui suit le renouvellement du conseil.

Chaque étape successive de réalisation d'un plan de développement communal donne lieu à une information des autorités administratives chargées de la tutelle.

Article 2 : Le conseil communal, sous la conduite du Maire, a la responsabilité de lancer le plan de développement communal dont il est le maître d'ouvrage.

La commune peut être appuyée par des agents de développement local, ou des bureaux d'études, ou des enquêteurs, qu'elle identifie.

Article 3 : Lorsqu'intervient un renouvellement du conseil municipal, le plan de développement en cours et son évaluation sont intégrés, sous la responsabilité de la tutelle, dans les documents de passation de pouvoirs.

Chapitre II : Définitions

Article 4 : Le plan de développement communal (PDC) est un guide communal qui fixe les stratégies de développement du territoire de la commune, oriente les actions de développement, et donne des informations détaillées sur les projets à mener pour l'amélioration de la situation des populations.

Article 5 : Le plan de développement communal est le résultat d'une réflexion menée sous maîtrise d'ouvrage communale, et d'un travail concerté des acteurs sociaux, économiques, religieux, administratifs, traditionnels et politiques en charge du territoire. La population est le bénéficiaire et l'acteur direct dans certaines phases majeures du plan de développement communal.

Article 6 : Il comporte un diagnostic des ressources et des potentiels, une analyse des besoins recensés en vue d'atteindre les objectifs de développement du territoire, et des populations qui y vivent, par l'identification de projets de développement. Le plan de développement communal comprend des projets à réaliser dans la période de trois (3) années, de cinq (5) années et de dix (10) années qui suivent son adoption.

Article 7 : Il se réalise en articulation et sur la base des données contenues dans le cadre stratégique de lutte contre la pauvreté (CSLP), au niveau national et régional.

Chapitre III : Le système de pilotage du plan de développement communal



Article 8 : Le système de pilotage du plan de développement communal est composé de structures d'orientation, de surveillance, de coordination, de suivi et d'évaluation à mettre en place pour assurer une bonne conduite de l'action publique et des projets de développement communal.

Article 9 : Le comité de concertation citoyenne est composé de représentants du conseil municipal, des autorités morales et traditionnelles, des organisations économiques, sociales et culturelles du territoire, des services techniques déconcentrés, des partenaires techniques et financiers, des coopératives et associations. Il est l'organe élargi de pilotage et rend compte au conseil municipal,

maître d'ouvrage. Son secrétariat est assuré par le secrétaire général de la commune, ou à défaut et absence du secrétaire général, par une personne compétente désignée par le Maire.

Article 10 : Le comité de concertation citoyenne est créé pour une durée maximale de cinq ans, par le Maire par arrêté, transmis à la tutelle, en application de la délibération de lancement du processus de planification du développement communal. Le nombre de ses membres est fixé selon les communes par décision du conseil municipal dans la délibération de lancement. Cependant, il est au minimum de 15 et au maximum de 25.

Article 11 : Le comité de concertation citoyenne est régi par un règlement intérieur qui fixe sa mission, son mode de fonctionnement, les rôles et les responsabilités de chacun. Une circulaire détermine un modèle de règlement intérieur.

Article 12 : Le comité de concertation citoyenne est réuni dans les six mois qui suit le renouvellement du conseil municipal et présente ses travaux au nouveau conseil municipal. Le Maire procède au remplacement des membres du comité de concertation citoyenne, décédés, démissionnaires ou absents à plus de deux réunions ordinaires successives du comité de concertation citoyenne.

Article 13 : Nonobstant ces dispositions, la participation aux réunions doit être régulière et vérifiable par la consultation de la liste d'émargement ; les travaux donnent lieu à une invitation et un compte-rendu écrit, validé en début de séance suivante ; les décisions, prises à la majorité des membres, engagent tous les membres.

Article 14 : La première réunion du comité de concertation citoyenne intervient après que les acteurs ont été formés, dans les conditions prévues aux articles relatifs à la formation.

Chapitre IV : L'information

Article 15 : Plusieurs actions préalables au lancement du plan de développement communal, seront menées sous la responsabilité du maire :

- Prendre contact avec tous les acteurs avant le lancement du processus de planification de développement communal,
- Informer tous les acteurs qui seront associés au processus de planification,
- Vérifier la disponibilité de tous les acteurs et éventuellement s'assurer qu'ils seront représentés,
- Discuter avec tous les acteurs du but du plan de développement communal,
- Informer les acteurs de leurs rôles et responsabilités attendues,
- Préciser que la première étape sera la formation correcte des uns et des autres au plan de développement communal et à ses outils.

Article 16 : Pendant toute la période de planification du développement communal, l'information des acteurs est assurée sous la responsabilité du maire, auprès des services de l'Etat et auprès de la population.



Chapitre V : La formation

Article 17 : La formation des acteurs du plan de développement communal a lieu selon les règles déterminées dans la stratégie nationale de formation des acteurs de la décentralisation. Le Maire rend compte au Conseil Municipal, des mesures prises pour assurer cette formation à tous les acteurs identifiés et à tous les membres du comité de concertation citoyenne.

Article 18 : Les formations sont lancées, par la direction générale des collectivités territoriales, dès la nomination des membres du comité de concertation citoyenne, et au plus tard avant la fin de la deuxième année du mandat municipal.

Article 19 : Les formations portent à minima sur la maîtrise de l'organisation et de la conduite des plans de développement communal, du suivi évaluation de son processus de réalisation et de sa mise en œuvre, ainsi que sur la maîtrise des autres outils dont l'utilisation est requise, tel que celui de mesure des performances des communes.

Chapitre VI : Le diagnostic

Article 20 : Le diagnostic comporte un état des lieux des ressources et des potentiels, une analyse des besoins recensés en vue d'atteindre les objectifs de développement du territoire et des populations qui y vivent.

Le diagnostic doit montrer les dynamiques et les évolutions en cours ou qui vont venir.

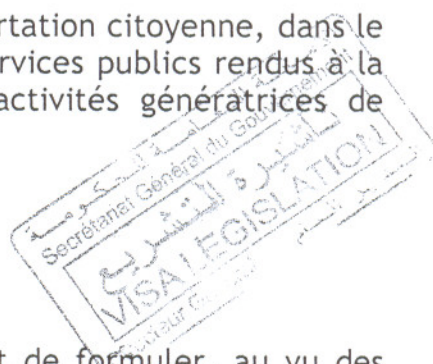
Article 21 : Le diagnostic est réalisé sur la base de trois documents, l'outil d'évaluation des performances de la commune, le recensement des infrastructures et des équipements, et le recueil des activités économiques (marchés, production agricole, commerces).

Article 22 : Le recueil des informations est fait par le comité de concertation citoyenne et vérifié par la population, lors de séances de restitution.

Article 23 : Les besoins identifiés par le comité de concertation citoyenne, dans le cadre de la phase de diagnostic doivent concerner les services publics rendus à la population, les équipements, et le développement d'activités génératrices de revenus.

Chapitre VII : La planification

Article 24 : La planification est le processus qui permet de formuler, au vu des besoins de sa population, de ses atouts et de ses contraintes, les objectifs y répondant ainsi que les mesures d'accompagnement et les instruments à mettre en œuvre pour faciliter leur satisfaction.



Article 25 : Cette étape est gérée par le comité de concertation citoyenne, en lien avec le Maire.

Article 26 : Les besoins, identifiés et votés par le comité de concertation citoyenne, prennent le statut de projets, dès qu'ils sont également retenus dans la liste des projets municipaux. Les besoins ne deviennent des projets qu'à la condition de remplir les critères suivants : être réalistes, mesurables, finançables et pérennes. Cette sélection et la vérification des critères sont réalisées par le conseil municipal, sur la base des propositions du comité de concertation citoyenne.

Article 27 : Les projets doivent être écrits dans la forme de la fiche - projet, dont le modèle est fixé par circulaire. Les projets sont alors inclus dans le projet de plan de développement communal.

Chapitre VIII : La validation

Article 28 : Il faut comprendre par validation, le fait que le diagnostic, les objectifs et les projets sont admis et connus de tous. La validation permet de recevoir l'avis favorable de tous les organes du système pilotage, à savoir le comité de concertation citoyenne, le conseil municipal, et la population.

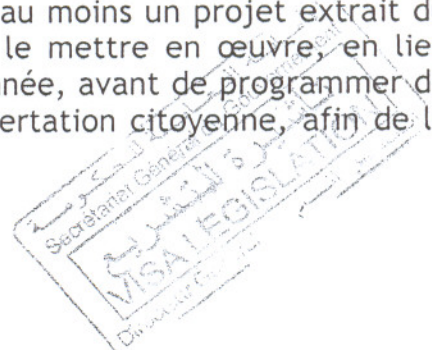
La validation du plan de développement communal intervient de manière entièrement concertée. Il s'agit d'éliminer certains projets et d'expliquer pourquoi, et de choisir les seuls projets qui seront réalisés, de manière priorisée, dans la durée prévue pour le plan de développement communal.

Chapitre IX : La programmation et le financement

Article 29 : La validation a permis de choisir les objectifs et de lister les projets argumentés. La commune a la responsabilité de l'organisation de la programmation et du financement des projets.

Article 30 : Certains projets sont réalisables, par la mobilisation communautaire, avec une aide financière de la commune, par la commune avec les services de l'Etat, par la commune avec les partenaires techniques et financiers, par la commune avec la diaspora. Dans tous les cas, les projets à réaliser devront l'être en conformité avec les politiques sectorielles nationales dans les domaines concernés.

Article 31 : Chaque année, la commune programme au moins un projet extrait du plan de développement communal et se charge de le mettre en œuvre, en lien avec le comité de concertation citoyenne. Chaque année, avant de programmer de nouvelles actions, le maire réunit le comité de concertation citoyenne, afin de le consulter.



Article 32 : La programmation et le financement sont de la responsabilité de la commune. Les arguments émis lors de la vérification des critères de faisabilité des projets fournissent les éléments principaux des demandes de financement.

Article 33 : Les financements extérieurs au territoire de la commune passent par le budget de la commune. Les biens créés par ce biais sont inscrits dans le patrimoine communal.

Chapitre X : Le suivi évaluation

Article 34 : La commune a la responsabilité de piloter son plan de développement communal et de mener son suivi évaluation.

Article 35 : Le suivi évaluation porte sur deux éléments, la manière de faire un plan de développement communal, et la mise en œuvre de son contenu.

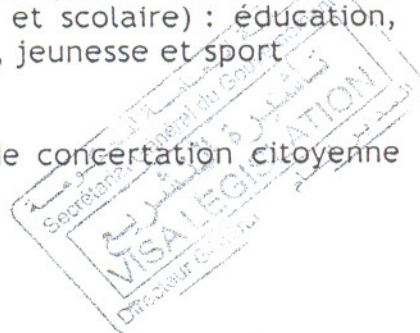
Article 36 : L'évaluation se fait avec les membres du comité de concertation citoyenne. L'évaluation est soumise à l'appréciation du conseil municipal.

Article 37 : L'évaluation se déroule annuellement sur la base de l'utilisation de l'outil d'évaluation des performances des communes.

Chapitre XI : Le canevas général du plan de développement communal

Article 38 : Le canevas général du plan de développement communal est le suivant :

- Introduction générale :
 - Présentation de la commune ;
 - Milieu physique : relief, climat, sol et végétation ;
 - Milieu humain : population et évolution du peuplement
- Le diagnostic :
 - Evaluation des performances de la commune (sur la base de l'outil d'évaluation des performances des communes) ;
 - Diagnostic des secteurs d'activités économiques (sur la base des fiches de recensement) : agriculture, élevage, pêche, foresterie / artisanat, commerce, transport, tourisme, micro-finance, télécommunications / marchés, foires, abattoirs, parcs à bestiaux / usines, mines ;
 - Diagnostic des infrastructures et équipements (sur la base des plans locaux d'infrastructures et cartes sanitaire et scolaire) : éducation, santé, voirie, eau et assainissement, culture, jeunesse et sport
- Le dynamisme des acteurs :
 - Les acteurs locaux inclus dans le comité de concertation citoyenne (CCC),



- Les ressources humaines présentes sur la commune : les organisations de la société civile, fédérations professionnelles, associations de parents d'élèves, coopératives féminines ;
- Les partenaires techniques et financiers nationaux et internationaux
- La diaspora

➤ La vision :

- la commune dans 10 ans ;
- Les 5 premières situations qui doivent s'améliorer dans les 10 ans ;
- Les 5 situations qui peuvent s'améliorer, grâce à la commune (sur la base de fonds propres) ;
- Les projets de développement en vue d'améliorer la situation des populations et du territoire ; Les projets de renforcement des activités économiques ; Les projets de renforcement des infrastructures et accès aux services universels ; Les projets de renforcement de la commune

➤ Le plan de développement communal :

- A court terme : dans les trois ans, ce qui doit être fait, sur financement communautaire et communal
- A moyen terme : dans les cinq ans, ce qui doit être fait, sur financement communal et supra-communal
- A long terme : dans les dix ans, l'orientation de ce qui doit être fait, sur financement supra-communal

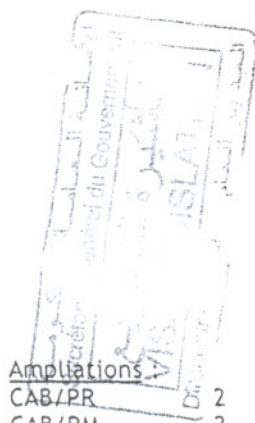
Chapitre XII : Dispositions finales

Article 39 : Le présent arrêté abroge et remplace toute disposition antérieure contraire.

Article 40 : Les walis, les hakems, les maires et les services centraux du Ministère de l'Intérieur et de la Décentralisation, sont chargés, chacun en ce qui le concerne, de l'exécution du présent arrêté qui sera publié au Journal Officiel de la République Islamique de Mauritanie.

Nouakchott, le **17 AVR 2011**

Mohamed Ould Boilil



Ampliations	
CAB/PR	2
CAB/PM	2
MIDEC	2
DGLTE-JO	2
IGE	2
AN	2